مجلة أبعاد اقتصادية
REVUE ABAAD IKTISSADIA
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة امحمد بوقرة بومرداس

رهانات تحولات سوق الطاقة العالمي وأثرها في دعم توجهات الجزائر للانضمام لمجموعة البريكس

The stakes of global energy market transformations and their impact on supporting Algeria's efforts to join the BRICS group

الطيف عبد الكريم *
جامعة امحمد بوقرة، بومرداس – الجزائر –
البريد الالكتروني
a.letaief@univ-boumerdes.dz

كوراد فاطيمة
جامعة علي لونيسي البليدة 2، الجزائر
البريد الالكتروني
fati_kou@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2023/09/21 تاريخ القبول: 2023/11/15 تاريخ النشر: 2023/12/31

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تحليل الدور المتنامي لمجموعة البريكس ضمن خارطة القوى الاقتصادية والسياسية العالمية التي يعاد تشكيلها من جديد في أعقاب تراجع هيمنة النظام أحادي القطبية، ودوافع طلب الجزائر الانضمام لهذه المجموعة وآثار هذا المسعي على تحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية الاستراتيجية ودعم دورها الاقليمي والدولي، في ظل التغيرات الجيوسياسية وما تطرحه من تحديات وفرص استراتيجية أمام الجزائر على مستوى أسواق الطاقة والغذاء العالمية.

الكلمات المفتاحية: مجموعة البريكس، الجزائر، الطاقة، الغذاء، التغيرات الجيوسياسية، الاتحاد الأوروبي.

تصنيف JEL : F2 , F15,P13,P33,Q13,Q32,Q33.

Abstract:

The study aims to analyze the growing role of the BRICS group on the map of the global economic and political forces that are reshaping themselves in the wake of the decline of the hegemony of the unipolar system, and Algeria's motives for requesting to join this group. Achieving its strategic, economic and political interests and supporting its regional and international role in light of geopolitical changes and the

---

* المؤلف المرسل.

strategic challenges and opportunities they pose at the level of global energy and food markets.

Keywords: BRICS, Algeria, energy, food, geopolitical changes, the European Union.

JEL Classification Codes: F2 , F15,P13,P33,Q13,Q32,Q33.

مقدمة:

عكست التحولات الجيوسياسية والاقتصادية التي يشهدها العالم نتيجة استمرار الصراع والحرب بين روسيا وأوكرانيا ومن ورائها أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية تحديات على مستوى أسواق الطاقة والغذاء، أصبحت تهدد معها استقرار الاقتصاد العالمي نتيجة ارتفاع أسعار الغاز والطاقة وتراجع إمدادات الغذاء من روسيا وأوكرانيا بسبب الحرب وسياسات العقوبات المتبادلة بين روسيا من جهة وأوروبا وأمريكا من جهة أخرى.

تداعيات أزمة الطاقة وضعت الجزائر في قلب توجهات إعادة هيكلة أسواق الطاقة العالمية، بحكم موقعها الجغرافي القريب من أوروبا وحجم مواردها من الغاز والطاقة، حيث أصبح ينظر إليها كشريك استراتيجي هام يمكنه أن يساهم في ضمان الأمن الطاقوي العالمي مع تراجع إمدادات الغاز الروسي وزيادة الطلب العالمي على الطاقة.

وعيا منها بحجم التحديات الجيوسياسية المطروحة أمامها، عززت الجزائر من دورها الإقليمي والدولي من خلال تشجيع مجالات التعاون والشراكة الاستراتيجية مع العديد من الدول والكيانات والتجمعات الاقتصادية الفاعلة، بغرض تحقيق تحالفات فاعلة تضمن لها التموضع كشريك اقتصادي وسياسي فاعل في خارطة النظام العالمي الجديد.

ستحاول هذه الدراسة الإجابة عن الإشكالية التالية التي تتمحور حول: **ماهي المكاسب الاقتصادية والسياسية التي تدفع بالجزائر إلى السعي لطلب الانضمام لمجموعة البريكس؟**

فرضيات الدراسة: تنطلق الدراسة من جملة الفرضيات التالية:

- انضمام الجزائر لمجموعة البريكس جاء ضمن سياسة الخروج من عباءة الشركاء التقليديين الاقتصاديين والسياسيين؛
- انضمام الجزائر إلى مجموعة البريكس جاء كردة فعل لإخفاق اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في تحقيق مصالحها؛
- تسعى الجزائر من خلال طلب الانضمام لمجموعة البريكس إلى التموضع كشريك اقتصادي وسياسي فاعل في خارطة النظام العالمي الجديد.

الدراسات السابقة:

– دراسة (شريف كلاع، 2023) بعنوان نحو انضمام الجزائر إلى مجموعة البريكس أي متطلبات وأي مكاسب، تناول الباحث في هذه الدراسة مدى إمكانية انضمام الجزائر إلى مجموعة "البريكس"، في ظل تداعيات الأزمة الأوكرانية وتزايد مكانة هذه المجموعة في الاقتصاد والتحالف الدولي، وغيرها من الأسباب التي تقف وراء طلب الجزائر العضوية فيها، كما تناقش المتطلبات القائمة حيال الانضمام لهذه المجموعة، ومن ثم البحث في مكاسب هذا الانضمام في حال ما تم قبول الجزائر كعضو جديد، وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك رهانات وتحديات أمام الجزائر وجب عليها الإيفاء بها لقبولها ضمن مجموعة البريكس.

– دراسة (ناصري سميرة، 2022) بعنوان مجموعة دول البريكس: بين تحديات النظام متعدد الأقطاب وهدف تعديل الاقتصاد العالمي. عالجت الدراسة تأثير صعود مجموعة دول البريكس على هيكل وبنية النظام الاقتصادي العالمي وما قد يصاحب ذلك من تحول في موازين القوى لصالح نظام متعدد القطبية خارج عن هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال الوقوف عند تحليل إرهاصات ظهور هذا التكتل، أهدافه وتطوره وتأثيره في إعادة تشكيل النظام العالمي الجديد.

تهدف الدراسة إلى التعريف بتكتل مجموعة البريكس وتوضيح مكانتها ودورها الحالي في التأثير على النظام الاقتصادي العالمي وتوجيهه، والأهداف الاقتصادية والسياسية التي تسعى الجزائر بلوغها من خلال سعيها للانضمام إلى مجموعة البريكس في ظل التحولات الجيوسياسية والاقتصادية التي أفرزتها الأزمة الروسية الأوكرانية، وكذا الدور المنتظر أن تؤديه الجزائر في سوق الطاقة المتوسطي في ظل هذه التحولات التي أعطت للجزائر بعدا استراتيجيا في تحقيق الأمن الطاقوي على مستوى سوق الطاقة والغاز خصوصا. وهذا من خلال توظيف المنهج الوصفي التحليلي في عرض وتحليل جوانب إشكالية الدراسة البحثية.

خطة الدراسة:

اقتضت الدراسة تقسيمها إلى النقاط التالية:

– توجهات الاقتصاد الجزائري في ظل تحديات أزمة الطاقة؛

– الجزائر ورهان الانضمام لمجموعة البريكس.

أولا. توجهات الاقتصاد الجزائري في ظل تحديات أزمة الطاقة

استطاعت الجزائر تعظيم مكاسبها الاقتصادية والسياسية في ظل الأزمة الطاقوية التي يعرفها العالم بسبب تفاقم الأزمة الأوكرانية الروسية، حيث مكنها ارتفاع أسعار الطاقة والغاز من تحسين قوتها التفاوضية وزيادة صادراتها من الغاز نحو شركائها الأوروبيين التقليديين في مجال الطاقة، ودعم مركزها الدولي والإقليمي كقوة فاعلة تشق طريقها نحو تحقيق نجاحات على المستوى السياسي والاقتصادي، المحلي والدولي، بفضل سياساتها الرشيدة على مستوى العلاقات الدولية، بعدما كانت مرشحة للدخول في أزمة اقتصادية وسياسية حسب تقارير كثير من الهيئات والمنظمات الدولية.

عرفت الجزائر على المستوى المحلي، خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى 2022، تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي، الذي شمل إصلاح وتفعيل مجموعة من القطاعات الأساسية ذات الأولوية، كالزراعة والصناعة والتعدين والمناجم التي ترتبط بالتنمية وتحسين المستوى المعيشي للأفراد من خلال التركيز على إعادة بعث الاستثمارات المحلية المتوقفة، وتنظيم السوق وزيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات، من خلال محاربة العراقيل الإدارية البيروقراطية وإصدار قوانين جديدة للاستثمار والمضاربة، والتوجه نحو تنويع الشركاء الاقتصاديين في مجال الصناعة والاستثمار.

بفضل هذه الاصلاحات استطاعت الجزائر تحقيق مؤشرات إيجابية على مستوى الاقتصاد الكلي، بشهادة الهيئات والمنظمات الدولية، حيث تشير بيانات تقرير رصد الوضع الاقتصادي لخريف 2022 للبنك الدولي إلى أن نمو الناتج الإجمالي المحلي للقطاعات غير النفطية، سيبلغ 3.17 بالمائة في 2022، الأمر الذي سيساهم في الإنعاش الاقتصادي الكلي المنتظر في 2023. كما توقع البنك الدولي أن يحقق الاقتصاد الجزائري نموا بنسبة 2.3 بالمائة في 2023، وتقول السلطات الجزائرية إن الصادرات خارج قطاع المحروقات بلغت 7 مليارات دولار بنهاية عام 2022، وتتوقع أن تصل إلى 15 مليار دولار في سنة 2023. (البنك الدولي، خريف 2022، صفحة ix)

كما سمح تحسن مؤشرات سوق الطاقة الأحفورية إلى ارتفاع العوائد النفطية إلى 50 مليار دولار سنة 2022 في ظل التوقعات باستمرارها على النحو الحالي لمدة 7 سنوات قادمة على الأقل، ما سيعزز من القدرة على زيادة الاستثمارات في البنية التحتية والقطاعات الاستراتيجية، وسيضع الخزينة العمومية في أريحية كاملة بالنسبة لاحتياطي العملة الصعبة الذي بلغ 54.6 مليار دولار في نهاية سنة 2022، مع فائض في الميزان التجاري بـ17 مليار دولار، وديون (نصر، 2022) خارجية رمزية قياسا بإجمالي الناتج المحلي، في الوقت الذي بدأت فيه المنتجات المحلية اقتحام الأسواق الإفريقية

الحرة، موازاة مع تحضيرها لمراجعة اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي وتأهيل الاقتصاد الوطني للانضمام لمجموعة البريكس.

كما سمحت الظروف الدولية المتأزمة الناجمة عن تراجع 90 بالمائة من إمدادات روسيا من النفط والغاز لأوروبا بسبب العقوبات المفروضة عليها، بعدما كانت تقدر في سنة 2020 بحوالي 25 بالمائة من النفط و 40 بالمائة من الغاز حسب وكالة يوروستات للإحصائيات (الريمي، 2023)، من إعطاء مكانة ودور أكبر للجزائر ضمن سوق الطاقة المتوسطي ما سمح لها من تحسين موقعها التفاوضي فيما يخص مراجعة وتحديد أسعار الطاقة وفرض شروطها على المستوردين الأوروبيين، بفضل ثقلها الاستراتيجي في سوق الطاقة والغاز على مستوى البحر الأبيض المتوسط، وهي تعتبر من أهم الفاعلين على مستوى إفريقيا في إنتاج الغاز الطبيعي بحجم إنتاج بلغ 84 مليار متر مكعب، وهي سادس أكبر مصدر للغاز الطبيعي في العالم والأولى في إفريقيا، بينما بلغت صادرتها سنة 2022 حسب شركة سوناطراك حوالي 56 مليار متر مكعب (اسطنبول/ الأناضول، 2023)، إذ كشف تقرير حديث صادر عن غرفة الطاقة الإفريقية أن الجزائر تعد مسؤولة عن ثلث إنتاج الغاز في إفريقيا في المدة من عام 2020 إلى 2025 (قدري، 2022).

وتعتبر أوروبا أهم زبائن الجزائر في مجال الغاز الطبيعي عبر ثلاثة خطوط غاز، تتشكل من خطي المغرب العربي وميدغاز إلى إسبانيا، وخط غالسي نحو إيطاليا. إضافة إلى شحنات الغاز المسال المتوجهة سنويا نحو تركيا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا، هذه الإمدادات مكنت الجزائر من الاستحواذ على حوالي 12 بالمائة من طلبيات الغاز الطبيعي في السوق الأوروبية، مع نسبة تغطية للسوق الإسبانية والإيطالية وصلت إلى أكثر من 30 بالمائة وهي في تزايد مستمر (جواد، 2021، صفحة 46).

تداعيات أزمة الطاقة فتحت آفاقا جديدة لتوسيع التعاون والشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر ضمن شراكة استراتيجية طويلة المدى في مجال شراء الغاز والاستثمار في تطوير البنية التحتية لقطاع الطاقة الجزائري، على أسس اقتصادية جديدة تحكمها المصالح المشتركة والتي بدأت تتضح معالمها أكثر من خلال الزيارات المتوالية للزعماء والمسؤولين الدبلوماسيين الأوربيين إلى الجزائر فيما يرتبط بإمكانية رفع الجزائر من إمداداتها من الغاز الطبيعي للقارة الأوروبية في ظل توافر أنابيب جاهزة لربط ضفتي المتوسط، ولقد انعكس هذا المسعي على طبيعة علاقة الجزائر بالدول الأوروبية التي تجمعها بها مصالح مشتركة والعلاقات الأوروبية فيما بينها، وسط تساؤلات عن مدى جدية هذا التهافت في

إعادة تقييم اتفاق الشراكة الذي يجمع الاتحاد الأوروبي بالجزائر، ومعالجة الخلافات السياسية والاقتصادية التي تعيق نجاح هذه الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي، ومن أبرزها فرنسا وإسبانيا.

ظلت دول الاتحاد الأوروبي في السنوات الماضية تتهرب من مراجعة اتفاق الشراكة مع الجزائر رغم الدعوات العديدة التي قدمتها الجزائر، لكونها الطرف المستفيد من هذا الوضع على جميع المستويات. إذ تأتي 60 بالمائة من واردات الجزائر من أوروبا (بوعلام، 2017، صفحة 303)؛ لكن خطاب الأوروبيين تغير، ففي الخامس من سبتمبر 2022 قال رئيس المجلس الأوروبي شارل ميشال عقب محادثات جمعته بالرئيس الجزائري "نعتبر أن اتفاق الشراكة إطار يجب أن يضفي تحسينات وفق الإرادة المشتركة، من هنا وهناك، لتحديد الأولويات المشتركة خدمة لمصالح الطرفين".

هذا التغيير في الخطاب ما هو إلا نتيجة لتغير موازين القوى لصالح الجزائر حسب المتتبعين، والتي أحسنت توظيف ورقة الغاز والطاقة كورقة دبلوماسية رابحة لخدمة مصالحها السياسية والاقتصادية ودعم مركزها ونفوذها الإقليمي والدولي، ما ساعدها لتبني استراتيجية جديدة تقوم على تنويع شركائها الاقتصاديين والتجاريين التقليدين، والخروج من دائر الشريك والمهيمن الأوحد. وقد تجلت هذه الاستراتيجية من خلال التوجه أكثر نحو شركاء جدد كالصين الشريك الاقتصادي الأول للجزائر، التي وقعت معها الخطة الخماسية الثانية (2022-2026) للتعاون الاستراتيجي الشامل في جميع الميادين بكل ما يحمله ذلك من آفاق اقتصادية وصناعية وعسكرية في سياق التحديات الإقليمية بالمنطقة والتحولات العالمية (ياحي، 2022) فضلا عن إبرامها العديد من الاتفاقيات مع تركيا، روسيا، الإمارات العربية، قطر، وغيرها من البلدان التي أعيد التقارب معها في مجالات حيوية كالطاقة، الصناعات العسكرية، وصناعات التعدين والمناجم، ما عزز من فرص اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي، وفتح مجالات أوسع لتطوير مجالات التعاون والاستثمار ونقل التكنولوجيا، بعدما كانت محل ابتزاز واستغلال لفترات طويلة من الشريك الأوروبي الذي كان في وقت قريب يمثل الشريك الاقتصادي والتجاري الأول للجزائر، حيث بلغت قيمة مبادلات تجارية في 2019 حوالي 24 مليار دولار (وزارة التجارة وترقية الصادرات، 2020).

نظرة هذه الاستراتيجية تجلت بوضوح بتقديم الجزائر في سنة 2022 طلب الانضمام إلى مجموعة البريكس التي تجمع كلا من الصين، الهند، أول وثالث اقتصاد في العالم، وروسيا أكبر مصدر للطاقة (International Energy Agency, 2022, p. 3) في العالم، إلى جانب البرازيل وجنوب إفريقيا، أكبر اقتصاديات العالم نموا، وسط دعم روسي وصيني لهذه الخطوة الاستراتيجية.

ثانيا. الجزائر ورهان الانضمام لمجموعة البريكس

1. الوزن الاقتصادي والسياسي لدول مجموعة البريكس:

تتمتع دول مجموعة البريكس BRICS بإمكانات اقتصادية هائلة، أهلتها لأن تكون من بين أكبر اقتصاديات العالم نموا، وأقلها تأثرا بالأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، وإذا ما استمرت هذه المجموعة في زيادة معدلات نموها الاقتصادي وامتداد توسعها التجاري، ستصبح من أكبر القوى الاقتصادية في العالم.

يقطن مجموعة دول البريكس حوالي 42 بالمائة من سكان العالم (الصين 1.357 مليار نسمة، الهند 1.257 مليار نسمة، البرازيل 200.4 مليون نسمة، روسيا 143.5 مليون نسمة، جنوب إفريقيا 53.16 مليون نسمة) ، وهي من هذا المنطلق تمثل أكثر دول العالم كثافة من الناحية السكانية، الأمر الذي يجعل منها أكبر أسواق العالم من حيث أعداد المستهلكين والعاملين، ومن ثم فإنه من المتوقع مع استمرار ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل في هذه الدول إلى المستويات العالمية أن تصبح أيضا أكبر الأسواق الاستهلاكية، الأمر الذي سيمنح هذه الدول فرصا أكبر للنمو. فمن المعلوم اقتصاديا أن هناك علاقة قوية بين حجم السوق وفرص النمو الاقتصادي الكامن، فكلما ازداد حجم السوق ازدادت معدلات النمو، بسبب توافر أسواق تصريف السلع المنتجة، لذلك ينظر إلى أكثر دول العالم سكانا حاليا على أنها ستكون أكثرها نموا من الناحية الاقتصادية في المستقبل، وهناك دعوات حاليا للاستثمار الأجنبي المباشر للتوجه نحو أكثر دول العالم سكانا.

استمرت دول مجموعة البريكس من احتلال مراكز الريادة بين البلدان المستثمرة والمستقبلة للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ارتفعت التدفقات الواردة من اقتصاديات المجموعة من 7 بلايين دولار أمريكي سنة 2000 إلى 145 بليون دولار أمريكي سنة 2012، مشكلة بذلك 10 بالمائة من مجموع التدفقات العالمية و18 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي للاقتصاد العالمي. (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2013، صفحة 5)

ووفقا لتقرير صندوق النقد الدولي حول آفاق تطور الاقتصاد العالمي لسنة 2014، فإن التقديرات تشير إلى أن مجموعة دول البريكس، تساهم بأكثر من ثلثي النمو العالمي، ومن المتوقع أن يبلغ النمو فيها 4.6% في عام 2014 و5.2% عام 2015 نتيجة ازدياد حجم صادراتها إلى الدول المتقدمة. ومن المتوقع أن يبلغ النمو في الصين 7.4% عام 2014 و7.1% عام 2015،

بفضل تدابير دعم النشاط الاقتصادي والإنفاق الحكومي والإصلاح الضريبي. (صندوق النقد الدولي، 2014، صفحة 138)

الجدول 1: تطور معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي لمجموعة دول البريكس خلال الفترة الممتدة من (2010-2014)

	2010	2011	2012	2013	2014
البرازيل	7.534	2.733	1.0	2.5	3.1
روسيا	4.5	4.3	3.4	1.3	0,12
الصين	-	-	7.7	7.7	7.4
الهند	10,26	6.638	4,7	5.0	5.4
جنوب إفريقيا	3.14	3.566	2.5	1,9	1.7

المصدر: إحصائيات مأخوذة من تقارير صندوق النقد الدولي، عن آفاق تطور الاقتصاد العالمي 2011، 2014.

الجدول 2: ترتيب بعض دول البريكس بين أكبر 20 اقتصاد مستضيف للاستثمار الأجنبي المباشر

البلدان	القيمة	الترتيب العالمي في سنة 2011	الترتيب العالمي في سنة 2012
الصين	121	2	2
البرازيل	65	5	4
روسيا	51	9	9
الهند	26	14	15

Source : Organisation mondiale du commerce, (2012),p 26.

2. دول البريكس وتأثيرها على النظام الاقتصادي العالمي:

لقد بدأت جهود جمع دول البريكس الأربع في شكل تكتل اقتصادي عالمي، حين التقي زعماء البلدان الأربعة في إطار أول قمة جمعت بينهم في جوان من سنة 2009 في ايكاترينبرج بروسيا، الذي أسفر عن هجوم مركز ضد الولايات المتحدة، حيث أعلن كل عضو عن رغبته في إسقاط الدولار كعملة احتياطية عالمية. وقبل ذلك ببضعة أشهر أصدر الزعماء الأربعة بيانا مشتركا قبيل انعقاد قمة مجموعة العشرين معربين عن عزمهم المشترك على تغيير قواعد النظام الاقتصادي العالمي، فقد أعلن الرئيس الروسي دميتري ميدفيديف في ايكاترينبرج عن ضرورة تغيير نظام العملة العالمي القائم على عملة واحدة.

الخطوة الأكبر لمجموعة البريكس ضمن خطى إعادة التوازن للنظام الاقتصادي العالمي تمثل في الاتفاق على إنشاء بنك للتنمية بهدف خلق هيئات تمويل عالمية مبتكرة تخدم مجهودات تمويل التنمية في الاقتصاديات الصاعدة على النحو الذي يعكس أولويات المجموعة وإمكاناتها. ففي ختام قمتهم التي استضافتها ديربان في جنوب إفريقيا، الأربعاء 26 و27 مارس 2013، وأشارت الكلمات التي ألقاها الزعماء الخمسة إلى نظام عالمي متحول، وإمكانات تطور لا نهائية.

يذكر أن مقترح إنشاء بنك التنمية لدول بريكس تم طرحه في القمة الرابعة الذي عقد بالهند سنة 2012 لهذه المجموعة، وكان من المخطط أن يكون هذا البنك مؤسسة عابرة للقارات، والتي دعت إلى إنشائها الأسواق الناشئة وذلك لأن المنظمات الدولية مثل البنك العالمي، وصندوق النقد الدولي، أو المنظمات الإقليمية مثل بنك التنمية الآسيوي، وبنك التنمية الإفريقي، وبنك التنمية الأوروبي، قد أنشأتها وقادتها الولايات المتحدة، وكندا وأستراليا، وأوروبا الغربية وغيرها من الدول المتقدمة. ولكن بنك التنمية الذي ستنشئه دول البريكس الخمس سوف يصبح أول جهاز مالي دولي لا يخضع لسيطرة الدول المتقدمة.

يري بعض الخبراء أن من المفترض أن يعمل البنك كثقل موازن لبنوك التنمية العالمية المتعددة الأطراف مثل البنك الدولي لكن البعض الآخر يري أنه سوف يعمل على الحد من الهيمنة الأمريكية والأوروبية على مؤسسات بريتون وودز فهذا القرار يعكس النجاحات الهائلة في التنمية الاقتصادية على مدي العقدين الماضين، ويظهر قدرة مجموعة البريكس على العمل الجماعي ضمن إطار الأهداف المشتركة.

حالة التوتر التي يعرفها العالم نتيجة الحرب الروسية الأكرانية وما أفرزته من تغيرات جيوسياسية استراتيجية على صعيد العلاقات الدولية كرست واقعا شبيها بأجواء الحرب الباردة، إذ يسعى كل محور لاستقطاب حلفاء وشركاء جدد، فهناك من يعتبره بمثابة منظمة موازية لمجموعة السبعة الكبار، التي تقودها الولايات المتحدة وتضم كلا من فرنسا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا وكندا واليابان.

3. فرص الشراكة والتعاون بين الجزائر ومجموعة البريكس

تسعى دول البريكس لزيادة نصيبها من التجارة العالمية ومن إجمالي الناتج الداخلي الخام، ذلك من خلال ضم دول محورية من حيث موقعها الجغرافي الاستراتيجي أو ثقلها الاقتصادي والتجاري والبشري، التي تمتلك مقومات النمو الاقتصادي، تجلى هذا في إعلان الرئيس الروسي في جويلية 2022 عن توافق بين أعضاء مجموعة دول البريكس على فتح باب العضوية لأعضاء جدد، كما أعرب الرئيس الصيني عن رغبته بتسريع فتح باب العضوية لدول جديدة في المجموعة.

بمجرد ما فتح المجال لضم أعضاء جدد أبدت كثير من الدول اهتماما بدخول مجموعة البريكس، وتقدمت أخرى بطلب رسمي للانضمام، وهي بصدد التفاوض حول الشروط المطلوبة للانضمام ومنها الجزائر، مصر، السعودية، تركيا، إيران، والأرجنتين.

سبب تسابق هذه الدول للانضمام إلى مجموعة البريكس وفتح باب العضوية في هذا التوقيت ليس مجرد صدفة، بل هو مرتبط أساسا بحالة التوتر الدولي التي أفرزتها الحرب الروسية الأوكرانية وما أفرزته من احتقان وتحولات استراتيجية على صعيد النظام الدولي، فالعالم اليوم يعيش مرحلة شبيهة بمرحلة الحرب الباردة بين محورين أساسيين محور تقوده روسيا والصين ومحور تقوده أمريكا وحلفاؤها، يسعى فيه كل طرف لضم أكبر قدر من الحلفاء.

انضمام الجزائر لمجموعة البريكس سيعزز من قوتها الاقتصادية والسياسية بشكل كبير، فمجالات الشراكة والتعاون الاقتصادي والتبادل التجاري كبيرة في ظل مجموعة دول البريكس.

لجزائر تمتلك بعض المقومات التي تمثل إضافة لمجموعة البريكس، فهي تعتبر أكبر دولة عربية وإفريقية من حيث المساحة، وتمتلك موقعا جغرافيا استراتيجيا يتوسط الشمال الإفريقي، ويقع على مساحة قريبة من أهم موانئ أوروبا التجارية، وهي تعتبر بوابة إفريقيا لتحقيق مبادرة الحزام والطريق من خلال مشروع بناء أكبر ميناء تجاري، ميناء الحمدانية بشرشال بشراكة مع الصين يرتبط بالصحراء، فضلا عن امتلاكها لثروات معدنية وطاقوية كبيرة، فهي تعتبر أكبر مصدر للغاز الطبيعي في إفريقيا،

ورابع أكبر اقتصاد في القارة السمراء بعد جنوب إفريقيا، وديونها الخارجية شبه معدومة، ما يمنحها استقلالية أكبر في صناعة القرار.

دخول الجزائر لمجموعة البريكس سيعطيها فرصة لتنويع شراكاتها والمحافظة على علاقات طيبة مع كل الأطراف، في وقت تزداد فيه تحديات أزمة الغذاء والطاقة والمياه، ويمكنها من تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية كبيرة منها:

– تطوير شراكتها مع الصين، التي تمثل أول شريك اقتصادي للجزائر وأكبر مستورد للطاقة في العالم، وهذا يعني أنها قادرة على استيعاب كل صادرات الجزائر من الغاز والنفط، كما أن بإمكانها أن تخصص جزءا من استثماراتها للرفع من الطاقة الانتاجية لصناعة النفط والغاز في الجزائر.

– بإمكان الجزائر أن تبيع نفطها وغازها بعملة غير الدولار الأمريكي واليورو، وأن تتحول إلى عملة البريكس في المستقبل ما سيحميها من عقوبات اقتصادية محتملة من قبل الولايات المتحدة في حال اتخذت الجزائر نهجا سياسيا لا يرضي واشنطن وأوروبا.

– التقليص من تداعيات أزمة الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي، من خلال ضمان تدفق السلع الغذائية الأساسية من الغذاء، وخاصة منها القمح والحبوب بفضل التسهيلات التجارية التي يمكن أن تتحصل عليها ضمن أطر التبادل التجاري الذي توفره مجموعة البريكس، خاصة وأنها تضم أكبر منتجي سلة الغذاء العالمية.

– الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية وتجارب دول البريكس في تطوير قطاعات الزراعة والصناعة والطاقة والتعدين والمناجم، ويذكر أن الجزائر قطعت أشواطا في الشراكة مع الصين، وخصوصا في مجال التعدين، عبر إطلاق مشروع ضخم بلغت ميزانيته 7 مليارات دولار، هو مشروع الفوسفات، ويقع في الشرق الجزائري بالإضافة إلى مشروع آخر من أجل استغلال منجم الحديد، بتكلفة تقدر بـ3 مليارات دولار (عائشة، 2021، صفحة 118)، كما تحتاج الجزائر إلى الخبرة الروسية في المجال الزراعي، خصوصا أن روسيا قطعت أشواطا كبيرة في مجال الزراعة، بعد أن كانت دولة مستوردة للحبوب في التسعينيات واليوم تعد من أهم الدول التي تصدر الحبوب. لذلك تحتاج الجزائر إلى التجربة الروسية من أجل تطوير قطاع الزراعة فيها، وخصوصا أنها تمتلك أراضي زراعية تقدر بملايين الهيكتارات، ويمكن استغلالها من أجل تلبية حاجات السوق الداخلية من الغذاء، أو حتى التصدير إلى الخارج.

– تعزيز مبدأ عدم الانحياز الذي تنتهجه الجزائر في ظل التحولات الدولية التي ترسم معالمها جراء الحرب الروسية الأوكرانية.

وترى الجزائر أن نجاح الانضمام إلى البريكس يتطلب مواصلة الجهود في مجال الاستثمار، والتنمية الاقتصادية والبشرية من جهة، والانتقال إلى مستويات أعلى في التصدير، وأيضا رفع الناتج الداخلي الخام ما فوق 200 مليار دولار.

من المتوقع أن تصل صادرات الجزائر 56.5 مليار دولار مع نهاية 2022، منها 49.5 مليار دولار صادرات النفط والغاز، ونحو 7 مليارات دولار صادرات خارج قطاع المحروقات، بحسب السياسة العامة للحكومة. (البنك الدولي، خريف 2022)

ورغم أن هذه الأرقام تمثل قفزة في الصادرات مقارنة بعام 2021، زيادة بنحو 17 مليار دولار، مدفوعة بارتفاع أسعار النفط والغاز وزياد الكمية المصدرة من الغاز ومن السلع خارج المحروقات، إلا أنها تمثل أقل من نصف صادرات جنوب إفريقيا التي بلغت في 2021 أكثر من 121 مليار دولار.

وهذا ما يفسر تأكيد الرئيس الجزائري على زيادة حجم الصادرات كأحد الشروط الضرورية للانضمام إلى مجموعة البريكس.

وفي هذا الصدد، تعمل الحكومة مع شركائها الاقتصاديين على مضاعفة إنتاج الغاز لبلوغ حجم صادرات 100 مليار متر مكعب سنويا في 2023.

بينما وضعت الحكومة هدفا للوصول إلى 10 مليارات دولار صادرات خارج المحروقات في سنة 2023، و15 مليار دولار في الأعوام المقبلة.

حيث تنتج الجزائر نحو 130 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي بمعدل سنوي، صدرت منه رقما قياسيا في 2022، بلغ 56 مليار متر مكعب، بينما استهلكت نحو 50 مليار متر مكعب، وتعيد ضخ نحو 30 مليار متر مكعب في الآبار للحفاظ على نشاطها. (العربي الجديد، 2023)

للوصول إلى هذا الهدف كثفت الجزائر من استثماراتها في قطاع المحروقات، وخصصت لها نحو 40 مليار دولار، وحققت اكتشافات هامة في 2022، من النفط والغاز، ودخلت في شراكات مع شركات متعددة الجنسيات على غرار إيني الإيطالية وتوتال الفرنسية و"أوكسدونتال" الأمريكية، لاستغلال حقول الغاز وزيادة الإنتاج. (شركة سوناطراك، 2022، صفحة 25)

وتسارع الجزائر الخطى لمضاعفة إنتاجها من الطاقات المتجددة على غرار الطاقة الشمسية والهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء، بالشراكة مع عدة دول على غرار ألمانيا وإيطاليا، بهدف توفير كميات أكبر من الغاز للتصدير، وأيضا تصدير الهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء إلى أوروبا مستقبلا.

كما تسعى البلاد لتصدير الكهرباء إلى أوروبا بالنظر إلى امتلاكها فائضا كبيرا منها قابلا للتصدير، إذ تنتج 25 ألف ميغاواط، بينما لا تستهلك في أوقات الذروة بالصيف سوى 17 ألف ميغاواط، ويتقلص هذا الرقم إلى 11 ألف ميغاواط في الشتاء.

وتراهن الحكومة الجزائرية على رفع الصادرات خارج المحروقات إلى 10 مليار دولار في 2023، و15 مليار دولار في الأعوام المقبلة، بعدما نجحت نسبيا في رهان 5 و7 مليارات دولار في 2021 و2022 على التوالي.

ويعتمد مدى قدرة الجزائر للوصول إلى هذا الهدف من خلال وصولها إلى الأسواق الإفريقية، من خلالها تسريعها العمل على شق طريق نحو موريتانيا للوصول إلى أسواق غرب إفريقيا، وكذلك تسريع الخط العابر للصحراء نحو نيجيريا ووسط القارة السمراء، والتحرك لفتح معارض لمختلف السلع الجزائرية، وأيضا فروع لبنوك جزائرية في عدد من العواصم الإفريقية، وتنشيط الاستثمارات في قطاع المناجم، خاصة استخراج الفوسفات في شرق البلاد والحديد بالجنوب الغربي والذهب والأتربة النادرة بأقصى الجنوب.

إحدى العقبات أمام انضمام الجزائر إلى مجموعة البريكس، تتمثل أساسا في تواضع ناتجها الداخلي الخام الذي بلغ 163 مليار دولار في 2021، وفق بيانات البنك الدولي.

الناتج الداخلي الخام لجنوب إفريقيا (أصغر اقتصاد في البريكس) 419 مليار دولار، أي مرتين ونصف ضعف الاقتصاد الجزائري، لذلك وضعت الجزائر خطوة تجاوز 200 مليار دولار ناتج داخلي خام هدفا لدخول مجموعة دول البريكس، وهو هدف ليس مستحيلا ولا صعبا، ولكنه مرتبط بمدى ارتفاع أسعار النفط والغاز بالدرجة الأولى.

الناتج الداخلي الخام للجزائر ما بين 2011 و2014، تجاوز سقف 200 مليار دولار، وبلغ 213.8 مليار دولار في 2014، نتيجة لارتفاع أسعار النفط لتتجاوز سقف 100 دولار للبرميل وزيادة إنتاج النفط الجزائري ليبلغ 1.5 مليون برميل يوميا.

إنتاج الجزائر حاليا من النفط في حدود مليون برميل يوميا، بالنظر إلى حصتها المحددة من "أوبك+"، والأسعار من المتوقع أن تتراوح بين 70 و100 دولار للبرميل في 2023، وفق بعض التقديرات.

لذلك تراهن الجزائر على إمكاناتها الكبيرة من الغاز الطبيعي لمضاعفة الإنتاج الذي يكثر عليه الطلب أوروبيا، لرفع ناتجها الداخلي الخام بزيادة تتجاوز 37 مليار دولار في عام واحد.

والجزائر تملك القدرة على تطوير مداخيلها من الخدمات، خاصة السياحة وتحويلات العمال من الخارج، من خلال تسهيل إجراءات الحصول على التأشيرة للأجانب، وفتح فروع بنكية في البلدان التي توجد بها جالية جزائرية كثيفة.

الخاتمة:

وعيا منها بضرورة الاستفادة من التحولات الجيوسياسية في تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية من خلال تفعيل دور الجزائر على المستوى الإقليمي والدولي، يتوافق وحجم إمكاناتها ومواردها الاقتصادية وموقعها الاستراتيجي، بادرت الجزائر منذ 2020 إلى تبني استراتيجية اقتصادية تقوم على تنويع شركائها الاقتصاديين والتجاريين وتعزيز موقفها التفاوضي أمام الاتحاد الأوروبي حول القضايا ذات المصلحة المشتركة، ومن أهمها الطاقة والغاز، مستفيدة من حاجة أوروبا المتزايدة للغاز الجزائري لمجابهة أزمة الطاقة العالمية وتراجع إمدادات الغاز الروسي نحوها، في نفس الوقت عززت من تحالفاتها مع دول الاقتصاديات الصاعدة، ومن أهمها الصين وروسيا والبرازيل وتركيا، حيث عرفت مجالات التعاون ذات الاهتمام المشترك إبرام العديد من الاتفاقات الاقتصادية الاستراتيجية في مجالات الطاقة والتعدين والمناجم والاستثمار في الصناعة والبنية التحتية ما يعكس توجها جديدا في استراتيجية تحقيق التوازن في بناء المصالح والتحالفات تكريسا لمبدأ عدم الانحياز ومحاولة وضع مسافة واحدة تفصلها بين الجميع، في وقت تعرف فيه الساحة الدولية أزمة سياسية شبيهة بمرحلة الحرب الباردة.

تعزز هذا التوجه من خلال سعي الجزائر للانضمام إلى مجموعة البريكس على أساس تحقيق المصالح المشتركة والدفاع عنها في وجه التغيرات الجيوسياسية والاستفادة من الفرص التي يمكن أن تتحقق في مجال تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية والمالية داخل مجموعة البريكس.

قائمة المراجع

1- اسطنبول/ الأناضول. (2 1, 2023). تاريخ الاسترداد 2023 3, 2023، من 3 دول عربية استفادت من أزمة الغاز الأوروبية في 2022: https://www.aa.com.tr/ar/

2- العربي الجديد. (28 12, 2023). تاريخ الاسترداد 12 4, 2023، من تحديات جديدة تواجه الجزائر للانضمام إلى بريكس في 2023: https://www.alaraby.co.uk/economy/

3- International Energy Agency. (2022). World Energy Outlook 2022. France: IEA Publications.

4- البنك الدولي. (خريف 2022). تقرير رصد الوضع الاقتصادي للجزائر، الحفاظ على مسار الانتقال. واشنطن.

5- أيوب الريمي. (2 2, 2023). الورقة الأهم عند روسيا.. هل خسر بوتن حرب الطاقة أمام الأوروبيين بعد عام من الحرب؟ تاريخ الاسترداد 16 3, 2023، من الجزيرة نت: https://www.aljazeera.net/politics

6- بخدة عبد القادر وناجي بوعلام. (1 6, 2017). الشراكة الجزائرية الأوروبية بين طموحات واعدة وثقة مفقودة. مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، صفحة 303.

7- بمراح محمد جواد. (6 6, 2021). تأثير الغاز الجزائري على الأمن الطاقوي الأوروبي. المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، صفحة 46.

8- دينا قدري. (19 11, 2022). الجزائر ومصر أكبر منتجي الغاز في إفريقيا..وفرص واعدة للتصدير إلى أوروبا. تاريخ الاسترداد 22 3, 2023، من الطاقة: https://attaqa.net/

9- شركة سوناطراك. (2022). إنجازات 2022 سوناطراك نتائج أولية. الجزائر: سوناطراك.

10- شركة سوناطراك. (2022). إنجازات 2022 سوناطراك نتائج أولية. الجزائر.

11- صندوق النقد الدولي. (2014). تقرير عن آفاق الاقتصاد العالمي . واشنطن: صندوق النقد الدولي.

12- علي ياحي. (10 12, 2022). ماذا وراء توقيع الجزائر على خطة " الحزام والطريق" مع الصين. تاريخ الاسترداد 14 3, 2023، من الأندبندنت: https://www.independentarabia.com/node/

13- قندوز عائشة. (30 12, 2021). دور طريق الحرير الجديد في تنمية التجارة الخارجية الجزائرية مقاربة تحليلية للعلاقات التجارية الجزائرية الصينية . مجلة الباحث الاقتصادي.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. (2013). تقرير التجارة والتنمية 2013. جنيف: الأونيكتاد.

وزارة التجارة و ترقية الصادرات. (24 2, 2020). المبادلات التجارية. تاريخ الاسترداد 18 3, 2023، من وزارة التجارة وترقية الصادرات: https://www.commerce.gov.dz/statistiques/echanges-commerciaux